عـــــمر زودة
أستاذ الإجراءات بالمدرسة
رئيس قسم بالمحكمة

الاثبات
في المواد المدنية
في ضوء أحكام القضاء وأراء الفقهاء

طبعة جديدة منقحة ومزيدة

دار بلقيس
دار البيضاء - الجزائر

Scanné avec CamScanner

الفهرس

Scanné avec CamScanner

مقدمة	3
أولا : تحديد مدلول الاثبات	3
ثانيا : نظم الاثبات القضائي	5
1- نظام الاثبات الحر أو المطلق	5
2- نظام الاثبات القانوني أو المقيد	6
3- نظام الاثبات المختلط	7
ثالثا : تحديد مكان قواعد الاثبات في القانون	8
الباب الأول : المبادئ العامة في الاثبات	11
تقديم وتقسيم	12
الفصل الأول : مبدأ حياد القاضي	13
المبحث الأول : دور القاضي في الاثبات	13
المبحث الثاني : حق الخصوم في الاثبات.	15
المبحث الثالث : عدم جواز اصطناع الخصم الدليل او تقديم الدليل ضد النفس	17
المطلب الأول : قاعدة عدم جواز تقديم الدليل من صنع الخصم	18
المطلب الثاني : قاعدة عدم جواز إجبار الخصم على تقديم دليل ضد نفسه	19

Scanné avec CamScanner

الفصل الثاني : محل الاثبات	24
المبحث الأول : تعريف محل الاثبات ومصدر الحق	25
أولا : تعريف محل الاثبات	25
ثانيا : محل الاثبات هو مصدر الحق	26
المبحث الثاني : محل الاثبات هو الواقع وليس القانون	27
المبحث الثالث : مدى جواز اثبات القانون الاجنبي امام القضاء الوطني	33
أولا : القانون الأجنبي ليس إلا واقعة مادية	34
ثانيا : القانون الاجنبي يعد قانونا	35
المبحث الرابع : اثبات العرف والعادات الاتفاقية	36
الفصل الثالث : شروط محل الاثبات	38
أولا : يجب أن تكون الواقعة المحددة	38
ثانيا : يجب أن تكون الواقعة ممكنة	39
ثالثا : يجب أن تكون الواقعة متنازعا فيها	40
رابعا : يجب ان تكون الواقعة متعلقة بالدعوى	40
خامسا : يجب أن الواقعة منتجة في الدعوى	41
سادسا : يجب أن تكون الواقعة جائزة الاثبات	42
الفصل الرابع : عبء الاثبات	44
أولا : تحديد على من يقع عليه عبء الاثبات	45

Scanné avec CamScanner

ثانيا : الأصل في الالتزامات براءة الذمة	46
ثالثا : الأصل في الحقوق العينية الظاهر	48
رابعا : الاصل هو ما يتفق مع المبادئ العامة	49
خامسا : الأصل هو ما قام عليه الدليل فعلا	50
سادسا : الأصل هو ما قام عليه الدليل فرضا	51
الباب الثاني : طرق الاثبات	53
الفصل الأول : طرق الاثبات الكتابية	57
المبحث الأول : الأوراق الرسمية	58
المطلب الأول : مقتضيات صحة الورقة الرسمية	58
الفرع الأول : شروط صحة الورقة الرسمية	58
أولا : تحرير الورقة الرسمية من موظف عام أو ضابط عمومي	59
ثانيا : اختصاص الموظف العام	61
1- اختصاص الموظف العام من حيث الموضوع	62
2- اختصاص الموظف العام من حيث المكان	64
ثالثا : تحرير الورقة الرسمية وفقا للأشكال القانونية	65
الفرع الثاني : الجزاء المترتب على مخالفة الأشكال القانونية	68
المطلب الثاني : حجية الورقة الرسمية في الاثبات	70

Scanné avec CamScanner

الفرع الاول : حجية الورقة الرسمية فيما بين المتعاقدين	71
الفرع الثاني : حجية الورقة الرسمية بالنسبة إلى الغير	74
الفرع الثالث : حجية صور الورقة الرسمية	75
أ- حجية الصورة الرسمية عند وجود الأصل	76
ب- حجية الصورة الرسمية عند عدم وجود الأصل	76
1- حجية الصورة الرسمية الأصلية	77
2- حجية الصورة الرسمية المأخوذة من الصورة الرسمية الأصلية	77
3- حجية صور الصورة المأخوذة من الصورة الأصلية	78
المبحث الثاني : الأوراق العرفية	79
المطلب الأول : الأوراق العرفية المعدة للاثبات	80
الفرع الأول : شروط صحة الورقة العرفية	80
أولا : التوقيع على الورقة العرفية	81
ثانيا : التوقيع على بياض	85
الفرع الثاني : حجية الورقة العرفية في الاثبات	87
أولا : تحديد المقصود بالغير في الورقة العرفية	87
ثانيا : حجية الورقة العرفية تنسحب على موقعها وخلفه	88
ثالثا : حجية الورقة العرفية تنسحب على الغير من حيث صحة الوقائع الثابتة بها	88

Scanné avec CamScanner

رابعا : حجية الورقة العرفية من حيث صحة تاريخها بالنسبة للغير	89
خامسا : تحديد المقصود بالغير بالنسبة إلى تاريخ الورقة العرفية	90
سادسا : من لا يعتبر من الغير بالنسبة إلى تاريخ الورقة العرفية	90
1- أطراف الورقة العرفية	90
2- الأصيل	91
3- الخلف العام	91
4- الدائن العادي	91
سابعا : من يعتبر غيرا بالنسبة إلى تاريخ الورقة العرفية	92
1- الخلف الخاص	92
2- الدائن الحاجز	93
الفرع الثالث : طرق ثبوت تاريخ الورقة العرفية	95
الفرع الرابع : حجية صور الورقة العرفية	97
المطلب الثاني : الأوراق العرفية غير المعدة للاثبات	98
الفرع الأول : الرسائل والبرقيات	99
الفرع الثاني : دفاتر التجار	100
1- الدفاتر التجارية حجة على التاجر	101
2- الدفاتر التجارية حجة له	102

Scanné avec CamScanner

الفرع الثالث : الدفاتر والأوراق المنزلية	103
الفرع الرابع : التأشير ببراءة الذمة	104
1- التأشير على سند الدين في حيازة الدائن بالبراءة	104
2- التأشير على السند او المخالصة في حيازة المدين	104
المبحث الثالث : اسقاط حجية المحررات	106
المطلب الاول : الادعاء بالتزوير	107
الفرع الأول : دعوى التزوير الأصلية	108
الفرع الثاني : دعوى التزوير الفرعية	111
أولا : شروط قبول دعوى التزوير الفرعية	111
1- الادعاء بالتزوير الفرعي هو التغيير للحقيقة	111
2- أن ترفع الدعوى بأصل الحق	112
3- يجب أن يكون الادعاء الفرعي بالتزوير منتجا في الدعوى الأصلية	112
ثانيا : متى يجوز الادعاء بالتزوير	112
ثالثا : اجراءات دعوى التزوير الفرعية	113
1- تقديم مذكرة تتضمن أوجه التزوير	113
2- يجب تبليغ المذكرة إلى المدعى عليه	114
3- يترتب على قبول الطلب الفرعي بالتزوير وفق الفصل في الدعوى الأصلية	115

Scanné avec CamScanner

رابعا : الحكم في دعوى التزوير الفرعية	118
المطلب الثاني : دعوى مضاهاة الخطوط	120
الفرع الاول : دعوى مضاهاة الخطوط الأصلية	121
الفرع الثاني : دعوى مضاهاة الخطوط الفرعية	123
أولا : صدور انكار التوقيع من المدين	124
ثانيا : عدم صدور الاعتراف بصحة التوقيع	125
ثالثا : يجب أن يكون الانكار صريحا	126
الفرع الثالث : الحكم باجراء التحقيق	127
أولا : تحقيق الخطوط بواسطة المحكمة نفسها	127
ثانيا : تحقيق الخطوط عن طريق المضاهاة بواسطة الخبير	129
ثالثا : تحقيق الخطوط بواسطة شهادة الشهود	129
رابعا : الحكم على المنكر بالغرامة والتعويض	130
خامسا - الحكم على المنكر بالغرامة والتعويض	130
المطلب الثالث : اثبات العكس	133
الفصل الثاني : طرق الاثبات ذات القوة المحدودة	136
المبحث الأول : البيئة (الشهادة)	136
المطلب الأول : الشروط الواجب توافرها في الشاهد	136
الفرع الاول : تعريف الشهادة وأهميتها	138

Scanné avec CamScanner

أولا : تعريف البيئة (الشهادة)	138
ثانيا : أهمية الشهادة	139
الفرع الثاني : الشروط الواجب توافرها في الشاهد ومدى صلاحيته	140
أولا : الشروط الواجب توافرها في الشاهد	140
ثانيا : مدى صلاحية الشخص للشهادة	143
الفرع الثالث : التزامات وحقوق الشاهد	145
أولا : التزامات الشاهد	145
ثانيا : حقوق الشاهد	148
الفرع الرابع : الشهادة على سبيل الاستدلال	149
الفرع الخامس : مدى حجية الشهادة	151
المطلب الثاني : الاثبات بالشهادة	153
الفرع الأول : قيمة التصرف تزيد عن مائة ألف دينار أو غير محدد القيمة	153
أولا : تحديد التصرفات القانونية	154
ثانيا : تحديد قيمة الالتزام	154
ثالثا : الدعوى تحتوي على طلبات متعددة	155
الفرع الثاني : لا يجوز الاثبات بالشهادة خلافا لأحكام القواعد العامة	156

Scanné avec CamScanner

أولا : فيما يخالف او يجاوز ما اشتمل عليه مضمون العقد الرسمي	157
ثانيا : المطلوب هو الباقي أو جزء من حق لا يجوز اثباته إلا بالكتابة	159
ثالثا : إذا طلب الدائن بما تزيد قيمته على مائة ألف دينار ثم عدل عن طلبه ما يقل عن هذه القيمة.	159
المطلب الثالث : مبدأ ثبوت بالكتابة	159
المطلب الرابع : قيام المانع من الحصول على الدليل الكتابي	162
الفرع الأول : وجود المانع المادي أو الأدبي	162
أولا : المانع المادي	163
ثانيا : المانع الأدبي	164
الفرع الثاني : فقدان السند الكتابي لسبب أجنبي	165
المبحث الثاني : القرائن وحجية الأمر المقضي	167
المطلب الأول : القرائن القضائية والقانونية	168
الفرع الأول : تعريف القرائن	168
الفرع الثاني : تقسيم القرائن	169
1- القرائن القضائية	169
2- القرائن القانونية	170
الفرع الثالث : حجية القرائن	172

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني : حجية الامر المقضي	173
الفرع الأول : الشروط الواجب توافرها في الحكم	174
أولا : يجب أن يكون الحكم قضائيا	174
ثانيا : يجب أن يكون الحكم قطعيا	176
ثالثا : يجب التمسك بالحجية بالمنطوق	180
الفرع الثاني : شروط قيام حجية الأمر المقضي	181
أولا : وحدة الخصوم	182
ثانيا : وحدة الموضوع (المحل)	185
ثالثا : وحدة السبب	187
1- تعريف سبب الدعوى	188
2- تمييز السبب عن أدلة الاثبات	189
3- تمييز السبب عن وسائل الدفاع	191
أ- وسيلة الدفاع القانونية البحتة	191
ب- وسيلة الدفاع الواقعية	192
الفرع الثاني : مدى تعلق حجية الأمر المقضي بالنظام العام	193
المطلب الثالث : حجية الحكم الجزائي أمام المحاكم المدنية	197
أولا : حجية الحكم الجزائي أمام المحاكم المدنية	198

Scanné avec CamScanner

ثانيا : الحكم بالادانة أو البراءة	200
1- الحكم بالادانة	200
2- الحكم بالبراءة	201
الفصل الثالث : الطرق المعفية من الاثبات	203
المبحث الاول : الاقرار القضائي	204
المطلب الاول : تعريف الاقرار	204
الفرع الأول : تعريف الاقرار القضائي	205
الفرع الثاني : تعريف الاقرار غير القضائي	206
المطلب الثاني : شروط الاقرار القضائي	209
أولا : اعتراف الخصم بواقعة محل الاثبات	209
ثانيا : واقعة قانونية مدعى بها	210
ثالثا : أن يكون الاقرار أمام القضاء	210
رابعا : صدور الاقرار أثناء سير الخصومة	210
المطلب الثالث : حجية الاقرار القضائي	211
المطلب الرابع : عدم قابلية الاقرار للتجزئة	212
المبحث الثاني : اليمين القانونية	215
المطلب الأول : اليمين الحاسمة	215
الفرع الأول : توجيه اليمين الحاسمة	217
أولا : الخصم الذي يوجه اليمين الحاسمة	217

Scanné avec CamScanner

ثانيا : متى توجه اليمين الحاسمة	218
ثالثا : موضوع اليمين الحاسمة	219
رابعا : عدم جواز الرجوع في اليمين الحاسمة	221
الفرع الثاني : الآثار المترتبة عن توجيه اليمين الحاسمة	222
أولا : حلف الخصم اليمين الحاسمة	222
ثانيا : رد اليمين الحاسمة	225
ثالثا : النكول عن اليمين الحاسمة	227
المطلب الثاني : اليمين المتممة	229
الفرع الأول : توجيه اليمين المتممة	229
الفرع الثاني : الآثار المترتبة على توجيه اليمين المتممة	231
أولا : حلف الخصم لليمين المتممة	231
ثانيا : نكول الخصم عن اليمين المتممة	232
الفرع الثالث : أنواع اليمين المتممة	233
أولا : يمين الاستيثاق	233
ثانيا : يمين التقويم	235
الفصل الرابع : المعاينة والخبرة	236
المبحث الأول : المعاينة	237
المطلب الأول : اجراء المعاينة الفرعية	237
المطلب الثاني : دعوى المعاينة الأصلية	240

Scanné avec CamScanner

المبحث الثاني : الخبرة الفنية	242
المطلب الأول : تعريف الخبرة وحاجة المحكمة إليها	243
أولا : تعريف الخبرة الفنية	243
ثانيا : مدى حاجة المحكمة إلى الخبرة الفنية	245
المطلب الثاني : الخبراء	246
الفرع الأول : اعتماد الخبراء وتحليفهم اليمين	247
أولا : اعتماد الخبراء	247
ثانيا : تحليف الخبير اليمين	248
الفرع الثاني : تعيين الخبراء	249
الفرع الثالث : طلب الخبير اعفاءه من المهمة	252
الفرع الرابع : مدى جواز رد الخبير	253
المطلب الثالث : تقارير الخبراء	255
الفرع الأول : مباشرة الخبير لمهامه	256
الفرع الثاني : ايداع التقرير بأمانة الضبط	258
الفرع الثالث : الأثر المترتب على عدم ايداع التقرير	260
الفرع الرابع : حق الخصم في مناقشة رأي الخبير وحجيته	261
أولا : حق الخصم في مناقشة رأي الخبير	261
ثانيا : مدى حجية رأي الخبير	262
المطلب الرابع : تقدير أتعاب الخبير والاعتراض عليه	264

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول : تقدير أتعاب الخبير	265
الفرع الثاني : الاعتراض على تقدير أتعاب الخبير	266
قائمة المراجع	269

Scanné avec CamScanner